

الرخيصة

المواقع الإخبارية... مرتع الإثارة «الخطرة»

زينب حاوي

في طور تعبيد المواقع الإلكترونية الإخبارية والترفيهية، أمام متصفحها، الطريق للولوج إليها، عبر الجغرافيا السيئة الاستخدام، وابتكارها أساليب تصيد قد تصل إلى حد النخيل وفبركة الأخبار والقصص (الأخبار 21-11-2015)، وفي عصر الانحطاط الإعلامي الكامل، والوقوع في وحول اللامهنية والأخلاقية، بغية جذب القراء، تبرز مشهدية خطرة تظهت أكثر مع العصر الرقمي والتطور التكنولوجي الهائل. منصات التواصل الاجتماعي - من فايسبوك وتويتر وغيرهما - باتت تشهد اليوم، ضحاً هائلاً للأخبار التي تتسم غالباً بالإثارة وتحوير الواقعة أو الحادثة المأسوية وتحويلها إلى فرصة لتقديم مادة رخيصة، تتخذ بشكل أساسي أجزاء مثيرة وحساسة من حياة المرأة وجسدها، لتكون خبزها اليومي. هذه المشهدية باتت مع الوقت - ومع ما نشهده من جرائم عنف أسرية هائلة بحق المرأة، وغياب القانون والتشريع الرادع بحق المجرمين - تنذر برسم مسار عنفي آخر يسلم المرأة جسداً، وصولاً إلى تفرغها من كيانها وقيمتها الإنسانية لتضحي مع الوقت أرضاً خصبة للتعنيف والتهميش.

ولتكون أكثر واقعية، رصدنا في الأيام الفائتة، كماً لا بأس به، من الجرعات التي تقدمها هذه المواقع الإلكترونية، وتمهد لثقافة عنيفة بحق المرأة وحتى الأطفال وكل الفئات الضعيفة في المجتمع. على سبيل المثال، يورد موقع «لبنان 24» في تاريخ 25 تموز (يوليو) الماضي، العنوان الآتي: «جريمة مقرزة... مارس الجنس مع ابنته تحت التهديد». وقبل يوم من نشر هذا الخبر، يعنون الموقع المذكور: «ماذا يحصل عندما تخسر المرأة عزريتها؟» وأرفق الخبر بصورة لامرأة مستلقية على السرير، نصف عارية، تتأمل خارج نافذتها. في اليوم نفسه، أتحفنا «لبنان 24» بهذا العنوان: «جريمة وحشية... استمع لنداء الشيطان وعاشرها فكان جزاؤه...».

في معرض ترويجه لحلقة من «عاطل عن الحرية» الذي يتخذ من شهادات السجناء السابقين منصة لعرضها على المشاهدين، وإعطائهم العبرة اللازمة إن وجدت، فرغ موقع mtv الإلكتروني شهادة أحد السجناء (محكوم بتهمة تسهيل الدعارة) المدمن للجنس، وضيق زاويتها، فنشر صورة لفتاتين شبه عاريتين، ومفاتنهما ظاهرة، بوضعية من يُلقي القبض عليهما في جرم الدعارة. وعنون هذه الصورة: «أدمن

الجنس، فأصبح قواداً». هنا، أزيح الهدف الأساسي، الإنساني من هذه الحلقة: عرض شهادة أحد السجناء السابقين، وتجربته الشخصية ليستحيل الخبر حفلة استغلال قوامها جسد المرأة. في 22 الشهر الماضي، نشر الموقع الإلكتروني لمحطة otv خبراً عن «مذبة رفعت دعوى تحرش جنسي، ضد رئيس قناتها... والأخير يستقيل»، وأرفقه بصورة لرجل يضع يده على فخذ

فيديو «رجل صوّرها لثري»
«هاذا جرى»!

امرأة. وفي اليوم نفسه، دعنا قناة «الجديد» إلى مشاهدة فيديو «رجل صوّرها من أسفل تنورتها» لثري «ماذا جرى».

ما سبق عيّنه بسيطة من بحر افتراضي، تسبح فيه أخبار رخيصة، يكون المتلقي/ة على تماس معها يومياً. أخبار تشيئ المرأة وتسلبها، وتستعرض حوادث عنيفة إجرامية ذات شق إنساني وقانوني، لتفرغها من سياقها ومضمونها الأساسيين. بدلاً من ذلك، تحبب قصة قوامها الإثارة، ناشرة مواد تغيب عنها المهنية والأخلاقيات الإعلامية، ويحضر فيها بقوة سياق خطر قد

(الكساندرو بالومبو)



يودي بنا، إلى طريق عنفي خصب. لا شك في أن تسليع المرأة وتعنيفها موجودان منذ الأزل، مع ثقافتنا كشرقيين/ات، عبر الإعلان والإعلام. واليوم، هو يتخذ من المنصات الافتراضية الاجتماعية مطية لإمرار هذا الأمر. أسهم في ذلك غياب القانون والمحاسبة إزاء ما يضح يومياً من شاكلة هذه المواد. في حديث مع «الإخبار»، تعيد أستاذة علم النفس الاجتماعي ماجدة حاتم إلقاء الضوء على غياب القوانين والتشريعات المؤسسية التي تلجم هذا النوع من الممارسات والنشر. تلتفت إلى أهمية اللاوعي عند المتلقي، حيث تطبع داخله كل الصور وما يتلقاه ويدركه خلال النهار، لتظل عالقة في هذا المكان. تدخل هذه المواد تدريجاً من الوعي إلى اللاوعي. وهنا، تكمن الخطورة من وجهة علم النفس كما تؤكد. خطورة لا تكمن فقط في رغبة أصحاب هذه المواقع بجلب المزيد من القراء، بل بتسبب هذه المواد «التي تلوث لأوعينا»، في أذهان المتصفح/ات، واستخدام أجزاء من هذا «التخزين» لاحقاً في حياتنا اليومية. هكذا، تضحي الأرض خصبة لممارسة العنف ضد المرأة، في استباحة واضحة لكيانها، وللطفل وكل الفئات المهمشة في المجتمع. هذا العنف يجعلنا نتألف معه مع مرور الوقت كما تشرح حاتم. وهنا تعطي مثلاً مسلسل «باب الحارة» الشامي، الذي يرسخ ثقافة خاصة، عبر استخدام مصطلحات مهينة بحق المرأة، تمر مرور الكرام، لا بل تقبلها المرأة بابتسامة ورضى، كأن ينهر الزوج زوجته ويقول لها: «وليه يا حرمة!». هذا التقبل للتعنيف اللفظي أو الجسدي، يؤدّد وفق حاتم. بلادة لدى الجماعات، فتضحي صورة تعنيف طفل أو امرأة، عادية جداً، لا ينسحب عليها رد فعل مقابل. المواقع الإلكترونية التي تسبح في فضاء عام، بلا قيود، تشكل موادها خطورة أكبر على المستخدمين، مع سهولة الولوج إليها، والتعرض لضخها اليومي للصور المسيئة، بغية «جعل الجماعات قابعة في زاوية واحدة لا غير». والمقصود هنا اتخاذ أجزاء من جسد المرأة مساحة لصناعة الأخبار الرخيصة وضخها. إذ، في غياب القوانين، والروادع الأخلاقية والمهنية، وإزاء ما نشهده من تشريع مباشر للعنف ضد المرأة، تكمن الحلول كما تطرحها حاتم، في تنشيط التوعية لدى الناشئة والجيل الشاب، عبر برامج خاصة توعوية، تفضح هذا النوع من الاستخدام المسيء بحق المرأة، وأيضاً عبر إجراء سلسلة دراسات أكاديمية في هذا الخصوص، والأهم إعلاء الصوت عن هذه القضايا لا كتمانها، بغية «حماية لأوعينا».

أين الإعلام من مناصرة حقوق المرأة؟

حياة مرشاد *

بعد التخصص في الإعلام الموجه إلى النساء مهمة حساسة وصعبة، على عكس ما يظن كثيرون/ات، انطلاقاً من دقة المواضيع والتغطيات ومن الدور المحوري الذي يلعبه الإعلام في بناء التوجهات والوعي والمواقف والتأثير فيها. منذ بدأ تكوّن وعبي النسوي، أو بمعنى آخر الحساسية تجاه قضايا النساء والتميز اللاحق بهنّ، وأنا أستشعر خللاً بنويماً في أسلوب مقارنة الإعلام لقضايا النساء وفي الصورة التي يرسمها لدورهنّ في المجتمع، حتى بتّ على فنانة راسخة بأن الإعلام الجماهيري، وفي الشق الذي يصطلح على تسميته الإعلام «النسائي» بالتحديد، هو المساهم الأساس في تسليع النساء وتكريس صور نمطية عنهنّ تؤدي بنحو كبير إلى إعادة إنتاج قسمة الأدوار التقليدية بين النساء والرجال. نظرة سريعة وعمامة على مضامين المواضيع والقضايا المعالجة في أبرز البرامج والمواقع والمجلات التي تدّعي التخصص في شؤون المرأة. تظهر مدى تجاهلها لتنوّع توجهات واهتمامات ونماذج النساء في المجتمع وللقضايا الحقوقية التي تمسهن في مفاصل كثيرة من حياتهنّ اليومية. إذ تُختصر شؤون النساء بالطبخ، الأبراج، الموضة، تقنيات التجميل والتنحيف، مشاكل الأسرة والأطفال، سبل إرضاء الشريك وما إلى ذلك من مواضيع تتركس صورة الأنثى النمطية إرضاءً وتكريساً للعقلية المجتمعية التقليدية والذكورية. في المقابل، تفرد مساحات محدودة ونادرة لمواضيع مرتبطة بحقوق النساء، تشوبها الكثير من العيوب في طريقة المعالجة والتغطية التي تفرق بمعظمها في دهاليز الإثارة وغياب المقاربة الحقوقية. وهنا، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذا الخلل في تغطية وطرح قضايا النساء تاريخي ومستمرّ بسبب غياب الإرادة الحقيقية لدى المعنيين/ات والسلطات الرسمية لتطوير صورة النساء وتحسين المضامين الإعلامية الخاصة بهنّ، ولتسليم أغلبية وسائل الإعلام لإرادة المعلن والشركات التجارية الرأسمالية اللاهثة وراء الربح السريع عبر استخدام وتسليع النساء من دون الأخذ في الاعتبار أي قيم أو معايير إنسانية أو مهنية أو أخلاقية. مثلاً، عبر البند السابع المتعلق ببرامج المرأة والأسرة والوارد في دفاتر الشروط النموذجية للمؤسسات الإعلامية التلفزيونية والإذاعية الصادرة عن وزارة الإعلام اللبنانية والمرفقة بالمرسوم رقم 7979 تاريخ 2-29-1996، كفل قانون الإعلام تجاهل تمام كيان المرأة وقيمتها وحقوقها ودورها والنظر إليها فقط كأداة لإسعاد الأسرة والزوج، حيث نصّ صراحة على أنه «تُعطى المرأة الاهتمام اللازم بما يُساعد على أداء دورها في المجتمع وتأمين سعادة الأسرة».

انطلاقاً من هذا الواقع، سعت جمعية Fe-Male (جمعية نسوية شابة تهدف أساساً إلى تغيير صورة النساء ودعم قضاياها ومناصرتها في الإعلام) إلى خلق منبر إعلامي نسوي متخصص في تغطية قضايا النساء والإضاءة على احتياجاتهنّ بشمولية تتخطى سطحية المعالجة في الإعلام النسائي. انطلق هذا المنبر تحت عنوان «شريكة ولكن» على شكل برنامج إذاعي استمرّ نحو سنتين عبر أثر إذاعة «صوت الشعب»، رافقته مناصرة إلكترونية لقضايا النساء عبر صفحة خاصة على فايسبوك، ليتحوّل لاحقاً إلى موقع إلكتروني. وقد نجح هذا المنبر على مدى أكثر من ثلاث سنوات في مناصرة ورفع الوعي حول مجموعة كبيرة من الحملات والمنظمات والقضايا الخاصة بحقوق النساء، وفي الدفع باتجاه جعل قضايا النساء أولوية بين المواضيع المطروحة إعلامياً وإدخال نمط جديد من التغطية الصحافية والإعلام المتخصصة يندرج تحت خانة الإعلام النسوي. ولعلّ واحداً من أبرز أهداف «شريكة ولكن» كان تصويب مفهوم النسوية والإعلام النسوي في المجتمع ومناهضة الترويج والأفكار المسبقة حول هذا المفهوم وهذا النوع من التغطيات. إذ إن النسوية، التي هي حركة تهدف إلى رفع الظلم والتمييز والتهميش والقمع وتحقيق العدالة، ليس فقط للنساء بل لجميع أفراد المجتمع المهمشين/ات ومن ضمنهم الرجال على أسس عدّة، منها عرقية أو طائفية أو جنسية أو طبقية، ومن خلفها الإعلام النسوي لا يهدف بأي شكل من الأشكال إلى خلق أي تمييز أو تهميش للمواضيع المرتبطة بالدور الإنجابي للمرأة وباهتمامات شريحة معينة من النساء، ولا إلى إعلان حرب مفتوحة على الرجل، ولا إلى تحريض النساء وغيرها من الادعاءات، بل ينشد رفع الصوت ضدّ المنظومة المجتمعية القمعية والذكورية عامة التي تشمل نساءً ورجالاً وتخلق فجوة وتمييزاً وعنفاً ضدّ كلا الجنسين كذلك.

لقد آن الأوان للاعتراف بأحقّية قضايا النساء المطلبة وأولويتها، ولمخاطبة توجهات جميع النساء واحتياجاتهنّ بطريقة حقوقية ومهنية، وللمعب الإعلام دوره كمكوّن مسؤول للرأي العام وصوت للفئات المجتمعية المهمشة وحقوقها، وليس فقط كمصدّر لتغذية الإثارة والتنميط والعنف والنعرات الطائفية والذكورية... ولعلّ ما نشهده اليوم من مبادرات، وإن كانت لا تزال تعدّ خجولة، من قبل بعض وسائل الإعلام، وبالتحديد في الصحافة المكتوبة، لتغطية قضايا النساء بطريقة حقوقية ومهنية، يثبت أهمية النضال الذي قامت به المنظمات النسائية على مرّ السنوات وتأثير المبادرات النسوية الإعلامية كمنبر «شريكة ولكن» باتجاه تحقيق تغطية وصورة متوازنة وعادلة للنساء وقضاياها في الإعلام اللبناني.

* صحافية وناشطة نسوية

كلينك ويموت

سطحيته وخواءه للهاث خلف صناعة الفضائح، مع استغلال أجزاء من جسدها بطريقة جمالية لافتة. في المقابل، ذهبت يموت، خصوصاً في كليبها الأخير «أنا رولا»، إلى لعبة أخرى، تلهت فيها هذه المرة خلف الشهرة، عبر استخدام مبتذل لجسدها في الحركة والكلام واللباس. ومع هذه الفوارق، تبقى المرأتان توعمان في المستنقع الذكوري نفسه الذي أنتجهما، ودفعهما إلى الوقوع في فخاخها.

لا شك في أنّ المنظومة الذكورية أنتجت ظواهر وأسماءً معروفة، استخدمت الجسد والإثارة كي تباع ويظل اسمها في أفاق الميديا ونيو ميديا. عارضتا الأزياء ميريام كلينك، ورولا يموت وجهان برزا أخيراً على الساحة، وإن كان لكلينك الباع الأطول في ذلك. العارضتان أتقنتا جيداً استخدام لعبة المفاتن الجسدية واللفظية لجذب الحديث وأنظار المتتبعين إليهما، لكن الفارق يكمن في أن كلينك تلعب بذكاء مع الإعلام، وتوقعه في شبكها كي تكشف